جمهورية مصر العربية

قطاع مكتب الوزير

الإدارة المركزية للبحوث المالية و التنمية الإدارية

دراسة عن

مدى فعالية الحوافز الضريبية فى قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لتشجيع الاستثمار

المحتويات

- **مقدمـــــة**

المبحـث الأول : الحوافـــز والإعفاءات الضريبيـــة فـــى ظل قانـــون الضـــرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

المـــبحث الثانـــي : تطـور الاستثمار الأجنبـي المباشـــر فـــى مـصر خـــلال الفتـرة مـن عـام ١٩٩٧ ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٤ ٢٠٠٥

المبحث الثالث : المعوقات الحقيقية التى تواجه عملية الاستثمار

المبحث الرابع : أهـــم الإجـــراءات التى اتخذتهـــا الحكومـــة مؤخـــراً لتحسين مناخ الاستثمار فى مصر

خاتمة وتوصيات.

المقدمـــــــة

تعانى معظم الدول النامية من مشكلات اقتصادية عديدة يتمثل أهمها فى تدنى معدلات التنمية والذى يعزى فى جانب كبير منه إلى انخفاض مستويات الدخول والتى تنعكس بدورها على انخفاض معدلات الادخار وبالتالي تراجع معدلات الاستثمار، وتتزايد حدة المشكلة فى حالة عدم توافر مصادر التمويل اللازمة لدفع العملية الاستثمارية وتطوير العملية التصديرية من هنا بدأت هذه الدول فى البحث عن مصادر تمويل بديلة لعل من أهمها الاستثمارات الأجنبية سواء المباشرة أو غير المباشرة ويعرف الاستثمار الأجنبى المباشر بأنه عبارة عن التحويلات المالية التى ترد من الخارج فى صورة عينية أو نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروعات وتحقيق أرباح وعادة ما تضمن الدول لهذه الاستثمارات تحويل أرباحها ودخولها للخارج فى حالة نجاحها وتحقيق فائض اقتصادي من جراء نشاطها داخل البلاد وذلك مقابل ما تسهم به هذه الاستثمارات من توفير الموارد والخبرات ونقل التكنولوجيا أما الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة فيقصد بها تعاملات المستثمرين الأجانب فى سوق رأس المال، والذي يتكون من سوقين أساسيين هما سوق الإصدار وهو السوق الأولى ، وسوق التداول وهو السوق الثانوى وفى السنوات الأخيرة، اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك كمصدر أساسي من مصادر التمويل، ومن ثم أصبح جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مجالاً واسعاً للمنافسة والصراع بين معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، ويرجع ذلك إلى اتجاه العديد من الدول نحو التحول للأخذ باقتصاديات السوق الحر لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي ومن هذا المنطلق، اتجهت الحكومة المصرية خلال المرحلة الأخيرة إلى إتباع سياسة اقتصادية تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية بصورة متزايدة، حيث قامت بسن العديد من القوانين واتخاذ العديد من الإجراءات التى تهيئ البيئة المناسبة لجذب الاستثمار بصورة عامة والأجنبي منه بصفة خاصة، لعل من أهم هذه القوانين صدور قانون تعديل ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٤، والذي يهدف إلى تيسير إجراءات الاستثمار على جميع المستثمرين سواء كانوا مصريين أو أجانب لتشجيع الاستثمار والتغلب على معوقاته ثم جاء القانون الجديد للضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، والذي يعد من إحدى حلقات عملية الإصلاح التشريعي الرامية إلى إعادة تنظيم البيئة الاقتصادية، والذي ترتكز فلسفته على تغيير توجه وإدارة السياسة المالية من تجميع أكبر قدر من الفائض الاقتصادي لدى المجتمع فى الخزانة العامة لتتولى إعادة توزيعه، إلى ترك الجانب الأكبر من هذا الفائض ليدار بواسطة أفراد المجتمع ما بين الاستهلاك والادخار والاستثمار ويهدف هذا البحث إلى دراسة الحوافز والإعفاءات الضريبية فى ظل قانون الضرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، مع عرض لتطور الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر خلال الفترة من عام ٩٧ ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٤ ٢٠٠٥، ثم عرض لأهم المعوقات الحقيقية التى تواجه عملية الاستثمار، بالإضافة إلى تناول أهم الإجراءات المتخذة مؤخراً من قبل الحكومة لتحسين المناخ الاستثمارى فى مصر وقد أختتمت هذه الدراسة بعرض مجموعة من التوصيات التى تهدف إلى ضرورة تشجيع الاستثمار فى ظل المزايا والحوافز الضريبية المسموحة للخروج من حالة الركود المسيطرة على الاقتصاد المصري

المبحـــث الأول

الحوافز والإعفاءات الضريبية في ظل قانون الضرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

تأتى الضرائب على رأس أدوات السياسة المالية التى يمكن الارتكاز عليها للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي للدولة أية دولة وتحقيق أهداف التنمية بوجه عام، لما تزاوله من تأثيرات على معدلات الاستثمار وحجم الإنفاق الاستهلاكي للحكومة والأفراد على السواء، ومن ثم تبرز أهمية مواكبة التشريعات الضريبية لتطور الأوضاع الاقتصادية داخلياً وخارجياً هذا وقد شهدت العقود الأخيرة اتجاها عالمياً متصاعداً للأخذ بحزمة من الإصلاحات الضريبية الرامية إلى تحسين كفاءة النظم الضريبية سواء من حيث الفلسفة أو آليات التطبيق وهى الإصلاحات التى ترتكز بصورة أساسية على توسيع القاعدة الضريبية ترشيد الإعفاءات المقدمة مقابل تخفيض سعر الضريبة رفع كفاءة الإدارة الضريبية واتساقا مع هذا التوجه العالمي، واستجابة لتلك التطورات الاقتصادية جاء القانون الجديد للضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، والذي عمد إلى خلق بيئة ضريبية أكثر انضباطاً، تسهم فى تطوير منظومة الضرائب، مع دعم الثقة بين الممول ومصلحة الضرائب وقد اشتمل قانون الضرائب على الدخل على مجموعة من الحوافز والإعفاءات والتى تتمثل أهدافها في

١- أهداف مالية

وذلك من خلال توفير موارد مالية للدولة وفرة الحصيلة للوفاء بالالتزامات المختلفة والقيام بالخدمات العامة كماً وكيفاً لأفراد المجتمع

٢- أهداف اقتصادية

وذلك من خلال توفير الحماية الملائمة للصناعات الوطنية والتشجيع أو الحد من بعض الصناعات تبعاً لخطة التنمية الاقتصادية عن طريق التميز السعرى للضريبة بين الأنشطة المختلفة

٣- أهداف اجتماعية

وذلك عن طريق توزيع العبء الضريبي بين كافة أفراد المجتمع على أساس المقدرة التكليفية لكل منهم على سبيل المثال إعفاء أصحاب الدخول الصغيرة والأخذ بمبدأ التدرج فى أسعار الضريبة، مع استخدام بعض الحوافز الضريبية

ولاشك أن مهمة الموائمة والموازنة بين هذه الأهداف تقع على عاتق السياسة الضريبية

وتتمثل أهم الحوافز والإعفاءات الضريبية فى قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فيما يلي

١ التوحيد بين حد الإعفاء الممنوح للأشخاص الطبيعيين بغض النظر عن الحالة الاجتماعية للممول أعزب متزوج ولا يعول متزوج ويعول

٢ تخفيض الحد الأعلى لسعر الضريبة على الأشخاص الاعتباريين من ٤٠ إلى ٢٠ بنسبة تخفيض ٥٠

٣ إعفاء اشتراكات العاملين فى صناديق التأمين الخاصة التى تنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥

بشأن صناديق التأمين الخاصة، بشرط ألا يزيد جملة ما يعفى للممول على ١٥ من صافى الإيراد أو ثلاثة آلاف جنيه أيهما أكبر

٤ إعفاء الأرباح التي تتحقق من المشروعات الجديدة المنشأة بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية في حدود نسبة هذا التمويل، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ مزاولة النشاط أو بدء الإنتاج بحسب الأحوال

٥ أقر القانون مبدأ العفو العام لأول مرة فى مصر على جميع المتهربين من الضرائب العاملين بعيداً عن مظلة القانون ممن يمثلون الاقتصاد غير الرسمي، حيث نصت المادة الرابعة من القانون بأنه يعفى كل شخص من أداء جميع مبالغ الضريبة المستحقة على دخله وجميع مبالغ الضريبة العامة على المبيعات وذلك عن الفترات الضريبية السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون، وذلك بشرطين

- **ألا يكون الشخص قد سبق تسجيله أو تقديمه لإقرار ضريبي أو خضع لأي شكل من أشكال المراجعة الضريبية من قبل مصلحة الضرائب العامة**
- **أن يتقدم الممول بإقراره الضريبي عن دخله عن أخر فترة ضريبية**

وهذا يعنى أن كل ممول تهرب من الضرائب لأى فترة مهما بلغت قبل العمل بهذا القانون له أن يتقدم بإقراره وعفا الله عما سلف عن أي ضرائب مستحقة عليه مهما بلغت قيمتها

٦ خفض الحد الأقصى لسعر الضريبة ليقتصر على ٢٠ فقط على كافة الإيرادات المتحصلة دون تفرقة بين المصادر المختلفة للإيراد، بالإضافة إلى تخفيض سعر الضريبة على الإيرادات التي يتحصل عليها مكتسبي المرتبات والأجور من غير جهات عملهم الأصلية لتقتصر على ١٠

بالإضافة إلى ذلك، فهناك مجموعة من البنود اشتمل عليها القانون، والتي لها تأثير إيجابي على المناخ الاستثماري كما يلى

- **خفض الحد الأقصى لسعر الضريبة من ٤٢ إلى ٢٠ ، مع الحفاظ على الإعفاءات المقررة للنشاط الزراعي بكافة أنواعه**
- **تبسيط إجراءات ربط الضريبة وتحصيلها وإجراءات التظلم و التقاضى**
- **تيسير أسس حساب الإهلاك بما يتماشى مع المعايير الدولية**
- **تشجيع تنمية الاستثمارات وتوسعاتها بإتاحة خصم ٣٠ من المبالغ المستثمرة فى الآلات والمعدات المستخدمة في الإنتاج سواء كانت جديدة أو مستعملة، وذلك فى أول فترة ضريبية يتم فيها استخدام هذه الآلات**
- **تحديد التكاليف الواجبة الخصم بشكل لا يدع مجالاً للخلط أو اللبس**
- **تيسير نظم الخصم واستحداث نظام جديد اختياري للدفعات المقدمة كبديل عنها**
- **تحسين وتوضيح المعاملة فى حالات الدمج والاستحواذ وإعادة التقييم**

أيضاً اشتمل القانون على عدد من المواد التي بدورها لها تأثير إيجابي على أوضاع الجهاز المصرفي، والتي تتمثل في

١ تخفيض سعر الضريبة الذي تخضع له البنوك، ليقتصر على نحو ٢٠ مقارنة بسعر الضريبة ٤٠ وفقاً لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧

٢ الإبقاء على الإعفاء الممنوح للعوائد التي يتحصل عليها الأشخاص الطبيعيين عـن الودائع وحسابات التوفير بالبنوك المسجلة بمصر وشهادات الاستثمار والادخار والإيداع التي تصدرها تلك البنوك، وكذلك الودائع وحسابات التوفير في صناديق البريد بالإضافة إلى شهادات الإيداع التي يصدرها البنك المركزي

٣ أشار القانون إلى الاعتداد بنسبة ٨٠ من مخصصات القروض التي تلتزم البنوك بتكوينها وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية وأسس التقييم الصادرة من البنك المركزي كأحد بنود التكاليف واجبة الخصم عند تحديد صافى الدخل الخاضع للضريبة، على الرغم من أن القانون السابق نص على ألا تزيد جملة المخصصات السنوية للبنوك التي تدخل ضمن التكاليف واجبة الخصم على ١٠ من الربح السنوي الصافي للبنك

مما سبق نستخلص بأنه يمكن القول بوجه عام بأن قانون الضرائب الجديد قد وضع في صدارة أولوياته الدور الاقتصادي ثم الدور المالي، وأخيراً الدور الاجتماعي للضريبة

المبحث الثاني

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة من عام ١٩٩٨/٩٧ حتى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤

قد شهد العقدان الأخيران نمواً واضحاً فى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات من أهم أشكال هذه الاستثمارات والمحرك الأساسي للاستثمار الأجنبي العالمي، مما جعل نشاط هذه الشركات يمثل أحد سمات العصر الحالي والممثلة فى ثورة المعلومات والاتصالات والاتجاه نحو التكتلات وعولمة الأسواق

ويتميز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه لا يقتصر فقط على شكل حصص الملكية، وإنما يأخذ أيضاً شكل آلات وتكنولوجيا ومعرفة ومهارات، ويأخذ الاستثمار المباشر العديد من الأشكال من أهمها الاستثمار المشترك، وهو من أكثر الأشكال شيوعاً فى الدول النامية فضلاً عن الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

وفى مطلع الثمانينات من القرن الماضي ومع تصاعد أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وما جاء في ركابها من تعثر فى السداد، واهتزاز الثقة الدولية فى عدد كبير من الدول المتخلفة، ومع ارتفاع تكلفة الاقتراض الخارجي من حيث سعر الفائدة، وفترة السماح ومدة القروض والضمانات اللازمة، وتعرض كثير من الدول إلى الضغوط من منظمات التمويل الدولية الصندوق والبنك الدوليين ، اتجهت معظم هذه الدول إلى فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل للاقتراض الخارجي تجنباً للقيود التي تفرض على مثل هذه التدفقات، وقد أصبح جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مجالاً واسعاً للمنافسة والصراع بين معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، ويرجع ذلك إلى اتجاه العديد من الدول نحو التحول للأخذ باقتصاديات السوق الحر لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي

لذا فأن قرار الاستثمار يتوقف على عاملين أساسيين هما

- العامل الأول دوافع الاستثمار من قبل الدول المانحة والقدرة التنافسية للمنشآت العاملة بها ورغبتها فى فتح أسواق ومنافذ جديدة
- العامل الثانى عوامل الجذب فى الدول المضيفة للاستثمارات من حيث النمو الاقتصادي، وحجم السوق ومدى توافر الاستقرار السياسي والاقتصادي والإداري، بالإضافة إلى توافر البنية الأساسية بمفهومها الواسع والشفافية وأخيراً التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار وما تتضمنه من حوافز لجذب الاستثمار

ويعزى أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة لمصر إلى تراجع معدل الادخار المحلى وبالتالي تزايد الحاجة إلى التمويل الخارجي، وكبديل للقروض والمنح والمعونات المتراجعة من جانب الدول والمنظمات الدولية والحاجة إلى استيعاب قدر كبير من العمالة للحد من مشكلة البطالة كما يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً فعالاً كمحرك أساسي لنجاح العملية التصديريـــة، نظـــراً لما يصاحب تدفق رؤوس الأمـــوال من نقل للخبرات فـــى الإدارة والتكنولوجيا الحديثة مما يساهم فى زيادة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وإنشاء صناعات جديدة بما يؤدى فى النهاية إلى ربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية كما يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر نقل التكنولوجيا وبخاصة فى شكل تنويعات جديدة من مدخلات رأس المال التي لا يمكن أن تتحقق من خلال الاستثمارات المالية أو المتاجرة فى السلع والخدمات،

كذلك يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يقوم بتحفيز المنافسة فى السوق المحلية لمستلزمات الإنتاج

وتعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي الأكثر ملائمة لظروف الدول النامية، ولكن بشرط قيام هذه الدول التي تسعى إلى جذب تلك النوعية من هذه الاستثمارات بتهيئة البيئة التشريعية والاقتصادية المناسبة

ويتبين من الجدول رقم ١ تطور صافى الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى مصر خلال الفترة ٩٧ ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٤ ٢٠٠٥ كما يلى

انخفاض صافى الاستثمارات الاجنبية بصورة ملحوظة، حيث انخفضت من ١,١ مليار دولار فى عام ٩٧ ١٩٩٨ بمعدل انخفاض بلغ حوالى ٣٥,٦ ليصل إلى ٠,٧ مليار دولار فى عام ٩٨ ١٩٩٩، ثم بدأت فى الزيادة بمعدل بلغ ١٣٢,٩ لتصل إلى ١,٦ مليار دولار فى عام ٩٩ ٢٠٠٠، ثم تراجعت مرة أخرى بمعدل انخفاض بلغ حوالى٦٩,٣ لتصل إلى ٠,٥ مليار دولار فى عام ٢٠٠٠ ٢٠٠١، واستمرت فى الانخفاض بمعدل بلغ ١٥,٩ لتصل إلى ٠,٤ مليار دولار فى عام ٢٠٠١ ٢٠٠٢، ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى بمعدل بلغ ٦٣,٨ لتصل إلى ٠,٧ مليار دولار فى عام ٢٠٠٢ ٢٠٠٣، وأخيراً تراجعت مرة أخرى بمعدل انخفاض ٤١,٩ لتصل إلى ٠,٤ مليار دولار فى عام ٢٠٠٣ ٢٠٠٤، وأخيراً تزايدت بصورة ملحوظة حيث بلغت حوالى ١,٣ مليار دولار فى عام ٢٠٠٤ ٢٠٠٥ بمعدل زيادة بلغ ٢١٩,٤ مقارنة بالعام السابق ٢٠٠٣ ٢٠٠٤

من التحليل السابق نجد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر قد سجلت تذبذباً واضحاً منذ نهاية عقد التسعينات وحتى عام ٢٠٠٣، حيث ارتفعت تلك التدفقات فى عام ٩٨ بنسبة ٢٧,٣ [١] لتبلغ نحو ١,١ مليار دولار مقارنة بنحو ٠,٨ مليار دولار متوسط تدفقات الاستثمار خلال الفترة ١٩٩٢ ١٩٩٧ على حين شهدت تراجعاً كبيراً بداية من عام ٢٠٠١ بنسبة ٦٩ لتقتصر على نحو ٠,٥ مليار دولار بالمقارنة بعام ٢٠٠٠، أيضاً استمرت تلك التدفقات فى التراجع فى عام ٢٠٠٣ بنسبة ٤٣ لتقتصر على نحو ٠,٤ مليار دولار مقارنة بعام ٢٠٠٢، وهذا يعزى إلى عدة أسباب منها التعديلات التى طرأت على قوانين الاستثمار وتدهور الأوضاع فى الشرق الأوسط نتيجة عدم الاستقرار السياسى بالإضافة إلى أحداث إلحادي عشر من سبتمبر، واندلاع الحرب الأنجلو أمريكية فى العراق

ويوضح الجدول رقم ٢ ، الأهمية النسبية للاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر مقارنة باجمالى الاستثمارات والناتج المحلى الإجمالى حيث تبين ما يلى

ارتفعت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة محل الدراسة، إلا أن أهميتها النسبية بالنسبة لإجمالي الاستثمارات قد تذبذبت خلال تلك الفترة، حيث بلغت نحو ٢٧ فى عام ٩٧ ١٩٩٨، ثم تراجعت فى الأعوام التالية لتقتصر على ٢٤,٦ و ٢٣,٢ و ٢٢,٨ إلى أن وصلت إلى أدنى قيمة لها فى عام ٢٠٠١ ٢٠٠٢ حيث بلغت ٢٢,٥ ، ثم ارتفعت مرة أخرى لتصل إلى ٢٤,٤ و ٢٤,٦ في عامي ٢٠٠٢ ٢٠٠٣، ٢٠٠٣ ٢٠٠٤ على الترتيب

كما بلغ صافى الاستثمار الاجنبى المباشر خلال العام الأخير من فترة الدراسة حوالي ٧٧٤,٥ مليون دولار، ومن ثم بلغت أهميته النسبية بالنسبة لإجمالي صافى التدفقات حوالي ٦٣,٣ وذلك في عام ٢٠٠٤ ٢٠٠٥ [٢] بالإضافة إلى ذلك نجد

---

١ المصدر النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري العدد الرابع المجلد السابع والخمسون لعام ٢٠٠٤

٢ أرقام مبدئية

أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلى الإجمالي استمرت فى الثبات خلال الأعوام الثلاثة من عام ٩٧ ١٩٩٨ وحتى عام ٩٩ ٢٠٠٠ عند ٩ ، ثم اتجهت للارتفاع لتصل إلى ٩,٥ فى عام ٢٠٠٠ ٢٠٠١، ثم تراجعت لتقتصر على ٨,٥ فى عام ٢٠٠١ ٢٠٠٢ ثم عاودت الارتفاع لتصل إلى ١٠,٢ خلال عامي ٢٠٠٢ ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٣ ٢٠٠٤ ، ويعزى ذلك التذبذب فى نسب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الاستثمارات والناتج المحلى الإجمالي إلى نمو الاستثمار والناتج المحلى بمعدلات أكبر من معدل نمو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فى بعض السنوات

جدول رقم ١

صافى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر

مليار دولار

السنوات	صافى الاستثمارات المباشرة بمصر	معدل التغير
٩٧ ١٩٩٨	١,١٠٤	
٩٨ ١٩٩٩	٠,٧١١	٣٥,٦
٩٩ ٢٠٠٠	١,٦٥٦	١٣٢,٩
٢٠٠٠ ٢٠٠١	٠,٥٠٩	٦٩,٣
٢٠٠١ ٢٠٠٢	٠,٤٢٨	١٥,٩
٢٠٠٢ ٢٠٠٣	٠,٧٠١	٦٣,٨
٢٠٠٣ ٢٠٠٤	٠,٤٠٧	٤١,٩
٢٠٠٤ ٢٠٠٥	١,٣	٢١٩,٤

١ المصدر التقرير السنوي للبنك المركزي المصري خلال الفترة محل الدراسة

جدول رقم ٢

الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة من عام ٩٧ ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٣ ٢٠٠٤

القيمة بالمليار جنيه

السنة	٩٧ ١٩٩٨	٩٨ ١٩٩٩	٩٩ ٢٠٠٠	٢٠٠٠ ٢٠٠١	٢٠٠١ ٢٠٠٢	٢٠٠٢ ٢٠٠٣	٢٠٠٣ ٢٠٠٤
الاستثمار الأجنبي المباشر	٢٥,٠٠	٢٦,٢	٢٧,٦	٣٠,٣	٣٢,٠٠	٤٠,٠٠	٤١,٧
إجمالي الاستثمارات	٩٢,٨	١٠٦,٣	١١٩,٠٠	١٣٣,١	١٤٢,٠٠	١٦٤,٢	١٦٩,٤
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمارات	٢٧,٠٠	٢٤,٦	٢٣,٢	٢٢,٨	٢٢,٥	٢٤,٤	٢٤,٦
الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة	٢٧٧,٠٠	٢٩٤,٠٠	٣٠٩,٠٠	٣٢٠,٠٠	٣٧٩,٠٠	٣٩١,٠٠	٤٠٨,٠٠
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلى الإجمالي	٩,٠٠	٩,٠٠	٩,٠٠	٩,٥	٨,٥	١٠,٢	١٠,٢

إجمالي مساهمات المصريين والعرب والأجانب في رؤوس الأموال المصدرة للشركات

المبحث الثالث

المعوقات الحقيقية التى تواجه عملية الاستثمار

إن الجهود المبذولة من الحكومة مؤخراً لتهيئة البيئة المناسبة لتحسين المناخ الاستثماري والتي تتمثل في إتباع سياسة اقتصادية لجذب الاستثمارات الأجنبية بصورة متزايدة منها صدور قانون تعديل ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٤، وهدف التعديل تيسير إجراءات الاستثمار على جميع المستثمرين سواء كانوا مصريين أو أجانب، كذلك صدور قانون الضرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والذى بدوره يستهدف التنمية والاستثمار بخلق مناخ جديداً مواتياً لتشجيع الاستثمار، من خلال الإعفاءات والحوافز التى منحها القانون للمستثمرين، كما تم استحداث وزارة جديدة للاستثمار تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وإزالة المعوقات أمام المستثمرين، كذلك تخفيض التعريفة الجمركية وإزالة القيود المفروضة على الواردات، وتفعيل المزيد من الاتفاقيات والترتيبات الاقتصادية وتطوير مشاريع البنية الأساسية، مع تحرير الجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية، كما بدأت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بدراسة إنشاء مركز لتسوية المنازعات الاستثمارية ككيان مؤسس بهدف الحد من لجوء المستثمرين للمحاكم الإدارية والتسريع فى فض المنازعات الناشئة وإنشاء آليات للتحكيم التجاري

وعلى الرغم من ذلك، إلا أنه لا يزال هناك بعض العوامل التى ساهمت فى انخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى مصر وذلك بالرغم من الإمكانيات الكبيرة التى تمتلكها مصر فى هذا المجال والتى تتمثل أهمها فيما يلى

١ الافتقار إلى حرفية الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر داخل مصر وخاصة فى فى ظل المنافسة العالمية الكبيرة لجذب هذه الاستثمارات

٢ البيروقراطية والعراقيل التي تواجه عملية الاستثمار بشكل عام والأجنبي منه بشكل خاص، حيث أن البيروقراطية تعتبر العدو الأول الطارد للاستثمار فى مصر، نتيجة ما تحتويه من تعقيدات كثيرة تواجه المستثمر وعلى الرغم من أن كل الوزارات المتعاقبة تطالب بإلغاء البيروقراطية والثورة الإدارية وتشجيع الاستثمار، ومن ثم التسهيل على المستثمر، ولكنها لا تزال موجودة بصورة واضحة، حيث أن الموظف الصغير يقوم بتنفيذ القرارات والسياسات بصورة روتينية وبالتالي تعقيد الأمور وإرهاق المستثمر بكثرة طلباته البيروقراطية، مما ينعكس سلباً على المستثمرين

٣ نقص العمالة الماهرة والمدربة اللازمة لمشروعات الاستثمار الأجنبي

٤ عدم وجود خريطة استثمارية للمناطق الجغرافية الواعدة والجاذبة للاستثمار وإتباع سياسات غير مرنة وفعالة فى التعامل مع المستثمر لجذب المزيد من الاستثمارات

٥ اهتزاز الثقة فى السياسات الاقتصادية، حيث يفقد المستثمرون ثقتهم فى السياسات والقرارات المتعلقة بالاستثمار، خاصة السياسات النقدية والمالية المتصلة بذلك، فالتراجع فى بعض القرارات يؤدى إلى التشكك فى مصداقية كثير من التصريحات والسياسات المعلنة، ومن ثم يؤدى فقدان الثقة إلى ارتفاع معامل المخاطر وعدم الأمان بالنسبة لتوجهات الحكومة المستقبلية الخاصة بالاستثمار، كذلك الجمارك فيأتي النظام الجمركي فى مقدمة الأمور التى تؤثر سلباً فى قرار الاستثمار سواء بالنسبة لطول الإجراءات أو تعقيدها، بجانب ارتفاع تكلفة التمويل وعدم توافر مصادره وعدم توافر الأوعية الادخارية المتنوعة، وأيضاً عدم تطوير أساليب وأدوات شركات التأمين فى الحفاظ على

الاستثمارات، بالإضافة إلى البيروقراطية التى تعترض مسار الاستثمار فى كل مراحله

٦ انكماش السياسات المتبعة من قبل الحكومة، وذلك يكمن فى عدم السيطرة على الأسعار وانخفاض معدل الربحية وعدم توافر التسهيلات الائتمانية، وعدم استقرار السياسات، إلى جانب الظروف السياسية الموجودة بالمنطقة كلها أمور تحد من حركة الاستثمار ونموه

٧ تباطؤ معدل النمو الاقتصادي مع زيادة عجز الموازنة وعدم استقرار سعر الصرف ووجود سوق موازية، ومن ثم انخفاض حجم الاستثمار العالمي وخاصة بعد أزمة شرق أسيا وتفكك الاتحاد السوفيتي وأزمة البرازيل، وبالتالي انخفض نصيب مصر من حجم الاستثمار العالمي

٨ ارتفاع تكلفة التكنولوجيا الأوروبية المقدمة إلى الدول النامية ومن بينها مصر، خاصة بعد الوحدة الأوروبية، نظراً لما يتميز به الاستثمار الأجنبي من مزايا تكنولوجية وتسويقية مميزة

٩ وأخيراً تعد مشكلة التعثر بالنسبة للمشروعات الاستثمارية من أخطر المشكلات التى تواجه الاقتصاد الآن، نظراً لكونها أضرت بسمعة الاستثمار فى مصر على المستوى المحلى الداخلي وعلى المستويين الإقليمي والدولي، ومن ثم أصبحت مصر دولة غير مرغوبة من المستثمرتين الدوليين

هذا يعنى أنه بالرغم من ضخامة المزايا والضمانات التى تقررت للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال قوانين الاستثمارات إلا أن مجموع ما تدفق إلى مصر من هذه الاستثمارات خلال الفترة الماضية كان ضئيلاً ولا يتناسب مع ضخامة تلك المزايا، وبالتالي فأنه مع أهمية هذه الامتيازات فى نظر المستثمر إلا أنها ليست العنصر الحاسم فى هذا المجال، وعلى العكس فأن هناك بلاد أخرى لم تمنح أى امتيازات أو إعفاءات خاصة للمستثمرين، إلا أنها تعتبر مراكز جذب للاستثمارات، حيث أن توافر المناخ الاستثماري العام هو الذي يؤثر فى انسياب وجذب الاستثمار، ومع ذلك فأن بعض هذه الحوافز ضرورية أو على الأقل مفيدة فى بعض الأحوال بسبب التنافس مع دول أخرى لجذب الأستتمارات الأجنبية المباشرة

لذا فأن ترتيب الدول فى قائمة جذب الاستثمارات الأجنبية يرجع إلى المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالنمو الاقتصادي والشفافية ومعدل العائد على الاستثمار، وبناء عليه يتم الحكم على مخاطر الاستثمار فى أى دولة، وحيثما تكون هناك أسواق ناشئة يكون معدل العائد على الاستثمار مرتفعاً، ومن ثم يتجه المستثمرون إلى هذه الأسواق الناشئة لجنى أرباح رأسمالية عالية، ثم يتم الانتقال إلى أســواق أخرى ناشئة وهكذا، وبالتالي فأن الدول التي تتحول من مرحلة الأسواق الناشئة إلى مرحلة الاستقرار النسبي لتكون الأرباح المتخصصة بها أرباحاً عادية ويتم التعامل معها على هذا الأساس من هذا المنطلق فأنه عندما نتحدث عن الاستثمار تقفز على الفور أمامنا المعوقات التي تقف فى طريق هذا الاستثمار، والتي بدورها تتعدد وتأخذ أشكالاً مختلفة ويمكن أن تندرج في قائمة سوداء تبدأ من ارتفاع أسعار الفائدة ولا تنتهي عند مشاكل الضرائب والجمارك، مروراً بالبيروقراطية الإدارية المدمرة وسوء معاملة المستثمرين

لذا لكي تنجح الحكومة في تطبيق استراتيجيتها خطتها للعمل على تصحيح أوضاع الاقتصاد المصري عبر خطة تنموية شاملة، كان لابد من مراجعة ملف الاستثمار والتعرف بشفافية كاملة على أوضاع هذا الملف ومعرفة الأسباب الحقيقية دون انطلاق عجلة الاستثمار بالقدر الكافي وبالمستوى الذي تستحقه السوق المصرية، ومن ثم هذا يتطلب رصد المعوقات الحقيقية والمتعددة التي تواجه عملية الاستثمار وسبل إزالة هذه المعوقات، للوصول إلى مناخ استثماري جاذب وتفعيل هذا المناخ فى الفترة القادمة

المبحث الـرابـــع

أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة مؤخراً لتحسين المناخ الاستثماري بمصر

لاشك أن السياسة الضريبية لها انعكاسات هامة على النشاط الاقتصادي باعتبار أن الضرائب تعتبر من أهم المصادر للحصول على الموارد السيادية للدولة، مما يؤدى إلى تخفيض العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة وتقليل اللجوء إلى الإصدار النقدي لمواجهة هذا العجز وما يصاحب ذلك من ضغوط تضخمية

كما أن الضرائب تعتبر من الوسائل الهامة فى تنشيط وتحفيز الاستثمارات الخاصة سواء كانت محلية أو أجنبية بغرض زيادة الإنتاج ومن ثم مواجهة الضغوط التضخمية، وما يترتب على ذلك من امتصاص البطالة، حيث تلعب دوراً هاماً ومؤثراً فى تحديد قرار الاستثمار، إذ أن المستثمر حين يقرر إختيار دولة معينة للاستثمار فأن استفساره الأساسي يكون عن المعاملة الضريبية التى يمكن أن يخضع لها سواء من ناحية أرباحه أو الضرائب المقررة على منتجاته أو على دخله من هذا المنطلق حرصت العديد من التشريعات المقارنة أن ترتكز حول هذه النقاط لتضع أمام المستثمر المزايا والإعفاءات المشجعة على الاستثمار، بالإضافة إلى تسهيل كافة إجراءات تحصيل الضريبة إلى أقصى الحدود

وفى نطاق السعى لجذب الاستثمارات يتم ذلك عن طريق دراسة الجدوى الاقتصادية للضرائب سواء للمستثمر أو للدولة باعتبار أن تقرير ضريبة ما له جدوى اقتصادية وهى مقدار النفع الاقتصادي للمجتمع من تقرير الضريبة ومدى تأثيرها الجاذب أو الطارد للاستثمار، حيث أن عند فرض الضريبة على المستثمر يجب أن يتم الأخذ في الاعتبار مدى استفادة الدولة من العائد الاقتصادي على الاستثمار والمتمثل فى تشغيل العمالة وتنشيط المجتمع اقتصادياً وتنمية الصادرات للخارج ، وذلك بهدف تحقيق زيادة فى الدخل القومي وتوفير الحماية الاقتصادية الملائمة للصناعة الوطنية وتشجيع أو الحد من بعض الصناعات تبعاً لخطة التنمية الاقتصادية عن طريق التميز السعرى للضريبة بين الأنشطة المختلفة

من هنا أتبعت الدولة مؤخراً سياسة ضريبية مشجعة لدفع عجلة الاستثمار واعتبار العائد الاقتصادي لإقامة المشروعات الأكثر جدوى لتشغيل العمالة وخلق فرص عمل جديدة، وذلك بزيادة نسبة الإعفاءات وأيضاً إلغاء ضريبة الدمغة النسبية على رأس المال وكذلك إلغاء ضريبة الأيلولة، وذلك لأن الاستمرار فى زيادة العبء الضريبي يعتبر الطريق السهل فى المدى قصير الآجل ولكن تأثيره فى المدى المتوسط والطويل الآجل مكلفاً للغاية، حيث أنه يؤدى إلى انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات للخارج حيث المناطق أو الدول الأفضل اقتصاديا

وبالتالي اتجهت الحكومة المصرية خلال المرحلة الأخيرة لتجعل من قضية الاستثمار هدفها الأول، حيث أعدت استراتيجية للعمل فى المرحلة المقبلة انطلاقا من رؤيتها بأن معالجة أوضاع الاقتصاد المصري لن تتم سوى عبر خطة تنموية شاملة، والتنمية الشاملة لن تتم دون استنفار قوى الاستثمار الكامنة والمحتملة سواء كانت هذه القوى محلية تمتلك القدرات المالية والفنية أو كانت قوى استثمارية خارجية راغبة فى دخول السوق المصرية وتنتظر من يقدم لها هذه السوق بمعلومات كافية ومناخ مشجع

لذا قامت الحكومة المصرية بسن العديد من القوانين واتخاذ العديد من الإجراءات التى تهيئ البيئة المناسبة لجذب الاستثمار بصورة عامة والأجنبى منه بصفة خاصة ومثال لذلك

١ صدور قانون الضرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، والذي يستهدف التنمية والاستثمار لمواجهة مشكلة البطالة وخلق مناخ جديد مواتياً لتشجيع الاستثمار، نظراً لما يتضمنه من حوافز وإعفاءات لجذب الاستثمار، بالإضافة إلى دوره فى العمل على تيسير وتسهيل الإجراءات المتبعة مع تطوير آليات الإدارة الضريبية

٢ استحداث وزارة جديدة للاستثمار تجمع بين القطاعات التى كانت تتبع وزارة قطاع الأعمال العام والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والهيئة العامة لسوق المال والمجلس الأعلى للتأمين والهيئة المصرية للرقابة على التمويل العقاري، وتتمثل أهداف هذه الوزارة فى تحسين مناخ الاستثمار وإزالة المعوقات أمام المستثمرين وتفعيل الدور الأساسي للهيئة العامة للاستثمار فى الترويج للمستثمر المحلى والأجنبي، وإيجاد وحدة خاصة لحل مشاكل المستثمرين، بالإضافة إلى هدفها الأساسي المتمثل فى إيجاد الثقة بين المستثمر والحكومة مع فك تشابك القوانين المنظمة للاستثمار لتهيئة مناخ ملائم لأحداث التدفق المأمول فى الاستثمار الأجنبى إلى مصر

لذا تعد وزارة الاستثمار والتي أنشئت بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣١ لسنة ٢٠٠٤ هى الكيان الرئيسي المسئول عن تهيئة المناخ الملائم للاستثمار وإزالة معوقاته وزيادة القدرة التنافسية للنشاط الاقتصادي، وتشجيع وزيادة فرص الاستثمار المحلى والأجنبي المباشر وغير المباشر

بالإضافة إلى ذلك تنتهج الوزارة سياسات محددة لتشجيع وتطوير الاستثمار، وذلك من خلال تهيئة المناخ التنظيمي والتشريعي الملائم، وإتباع أساليب الترويج والدعاية وقياس تطور الأداء

٣ تخفيض التعريفة الجمركية وإزالة القيود المفروضة على الواردات بهدف تعزيز الثقة فى الاقتصاد المصري وتحسين المناخ الاستثماري وجعله أكثر جذباً ومحفزاً للاستثمارات الأجنبية والمحلية، حيث يعمل هذا التخفيض على تنشيط العديد من القطاعات الاقتصادية ويتيح الفرصة لجميع المستثمرين وخاصة المستثمرين الأجانب لإدخال كافة مستلزمات الإنتاج من سلع رأسمالية وآلات ومعدات وسلع وسيطة بتكاليف أقل عما سبق

٤ تفعيل المزيد من الاتفاقيات والترتيبات الاقتصادية، حيث بدأ من عام ٢٠٠٥ تنفيذ اتفاقية تحرير التجارة بين الدول العربية، وكذلك تم التوقيع على ترتيبات المناطق الصناعية المؤهلة الكويز

٥ تطوير مشاريع البنية الأساسية، وتطوير المناطق الصناعية سواء الحرة أو الخاصة

٦ تحرير الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية، مع تبنى سياسة نقدية جادة، وذلك من خلال إتباع سياسة مالية توسعية، مع عدم تدخل الحكومة فى قوى السوق فيما يختص بالأجور والأسعار، هذا بالإضافة إلى التعديلات الضريبية المتوقعة

نستخلص مما سبق أن الحكومة في سياستها الجديدة للإصلاح الاقتصادي أعطت الأولوية الأولى للإصلاح الضريبي وتم بالفعل اتخاذ إجراءات هامة في هذا الاتجاه كما استعرضنا فيما سبق، حيث أن الضرائب تمثل أهم القطاعات الحكومية نظراً لكونها تؤثر فى حياة كل فرد فى المجتمع، كما أنها تعتبر المصدر الأساسي لموارد الدولة

الخاتمة والتوصيات

إن مناخ الاستثمار الحالي بالرغم من القوانين الكثيرة والإعفاءات الأكثر التي يمنحها للمستثمرين لا يزال طارداً للاستثمار بسبب كثرة القيود التى تكبل الصناعة من ضرائب مبيعات على السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة والجمارك، مما يتطلب ضرورة العمل على تحسين مناخ الاستثمار بشكل عام، وذلك بتخفيف القيود الإجرائية وتطوير النظام التشريعي والقضائي ورفع كفاءة الأداء الحكومى والجهاز الإداري للدولة ليواكب متطلبات تشجيع الاستثمار وتنميته، والاهتمام بالتنمية البشرية ورفع القدرات الإنتاجية للعامل المصري، ووضع قواعد مبسطة للمشروعات الجديدة تحدد المستندات المطلوبة وجهة التعامل وذلك توفيراً للوقت والجهد، مع مساعدة المستثمرين عبر تطوير السياسة النقدية والجمركية والضريبية، وذلك بوضع قواعد محددة وواضحة حول كيفية إنهاء النشاط والخروج من السوق بالنسبة لأى مستثمر راغب فى الاستثمار، مع السماح بإعادة الهيكلة للمشروعات وتسهيل إجراءات التصفية وإلغاء ضريبة المبيعات على السلع الوسيطة، ووضع ضريبة قطعية من ١٠ ١٥ ومستمرة بدلاً من الإعفاءات أو الضريبة المغالى فيها، ومن ثم تزداد الحصيلة وبث الوعي الاستثماري لكل مواطن

هذا يعنى أنه ليس بالحوافز وحدها يمكن أن نشجع الاستثمار، فالأمر يتطلب مناخ استثماري جاذب، مع تفعيل هذا المناخ فى كل المراحل اللاحقة، حيث أن عملية الاستثمار عملية مجتمعية متشابكة تتداخل فيها خيوط وزارات وجهات متعددة، والذى يتمثل دورهـــم فى فض هذه التشابكـــات وتنظيم العلاقات وإعادتها لمساراتها الصحيحة

لذا فأن قضية العائد على الاستثمار مرتبط بتنسيق قضية الحوافز الضريبية والتي تعد فى سلم أولويات المستثمر، وأن التأمين الكامل لرأس المال وحرية دخول وخروج الأموال أهم كثيراً من عشرات التشريعات التي تهدف لجذب المستثمر ولتحسين مناخ الاستثمار فى مصر من خلال العمل على التغلب على معوقات الاستثمار بكافة أشكالها وتذليل العقبات الإدارية أمام الشركات متعددة الجنسيات بصورة خاصة، حيث تعد من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر والمحرك الرئيسي له، مما جعل نشاط هذه الشركات يمثل أحد سمات العصر الحالي والمتمثلة فى ثورة المعلومات والاتصالات والاتجاه نحو التكتلات وعولمة الأسواق، ومع تزايد أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة كبديل للقروض والمنح والمعونات المتراجعة من جانب الدول والمنظمات الدولية، نعرض التوصيات الآتية

١ تنظيم المناخ التشريعي والحوار بين وزارة الاستثمار والمستثمرين، وذلك لتوفير المناخ الاستثماري والتشريعي المستقر، بالإضافة إلى التنسيق بين وزارة الاستثمار وجميع الوزارات الأخرى، وتفعيل القوانين المحفزة للاستثمار بما يتناسب مع الأوضاع الحالية

٢ التعاون والتنسيق بين وزارة الاستثمار والمالية والتجارة الخارجية والصناعة، وذلك للتغلب على تضارب المصالح بين تلك الوزارات، حيث تعتبر تلك الخطوة خطوة استراتيجية على الطريق الصحيح، وذلك لأن أي قرار وزاري لابد أن يصدر بالتعاون مع الوزارات المختلفة

٣ ضرورة استقرار الإجراءات الإدارية مع مصلحة الضرائب والشركات والهيئة العامة للاستثمار وجميع الجهات التى يتعامل معها المستثمر، بمعنى ألا يتم تفعيل القرارات طبقاً لكل حالة على حدة، فيكون القرار واحداً لجميع الحالات المتماثلة، وأن يكون واضحاً ومعلوماً، فلا يتم إصدار قرارات مفاجئة لم يعمل حسابها المستثمر، وذلك للسماح بالتخطيط على الأقل لفترة متوسطة الآجل، حيث أن شكوى المستثمرين الرئيسية عجزهم عن التخطيط نظراً لعدم وضوح الرؤية المستقبلية، فالمستثمر فى هذه الحالة لا يستطيع بدرجة عالية من الدقة تقدير حجم الاستثمارات المطلوبة أو عوائدها، ومن ثم تكون هناك عوامل سلبية تحجم عن الاستثمار

٤ تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لإحداث التنمية واستيعاب البطالة، مع التنسيق بين السياسات المالية والنقدية، وعدم اتخاذ القرارات بعشوائية، فلا بد من دراستها بسياسة متأنية مستفيضة، وإنشاء مجلس أمناء الاستثمار ليكون حلقة الوصل بين الوزارة والقطاع الخاص، وتسهيل إجراءات منح التراخيص، واختصار المدة التي تمنح فيها التراخيص، وأن تكون لكل جهة دليل عمل موضح فيه الخطوات والتوقيتات والتكلفة وآليات التنفيذ القضائي

٥ الإصلاح الضريبي والجمركي الشامل، والذي يعد من أهم الإجراءات اللازمة لخفض تكلفة المعاملات في الاقتصاد المصري، وهذا يتطلب تطوير الفحص الضريبي والجمركي وتطوير خدمات الموانى لحفز الالتزام بدفع مستحقات الدولة، وتحجيم التهرب الضريبي ، وخفض العبء الضريبي الذي تتحمله الشـركات والمنشـآت التجاريـة والصناعية الذي لا يزال مرتفعاً مقارنة بمثيله في الدول المحيطة والمنافسة لمصر، مع النظر في حوافز أخرى للاستثمار غير حافز الإعفاء الضريبي، ومراجعة مستويات التعريفة الجمركية، مع الأخذ فى الاعتبار انعكاساتها على الموازنة العامة للدولة، والقضاء على البيروقراطية التي تؤدى إلى رفع تكاليف الأعمال فى مصر بنسبة ١٥ ، وذلك من خلال رفع مستويات الخدمات الحكومية المرتبطة بالاستثمار والاهتمام بالتدريب الفعلي والتأهيلي للعاملين بها

٦ العمل على دعم المستثمر الجاد، وإيجاد آلية حكومية لدعم الشركات والمصانع التي تتفوق في التصدير وتشغل عمالة أكثر، وصرف رسوم تعويضية لها حتى تتمكن من المنافسة فى الأسواق العالمية أو عند تطبيق الاتفاقيات البينية، بجانب تخفيض أسعار الأراضي التى تستخدم فى المشروعات الصناعية فى المدن الجديدة ووضع حزمة من السياسات لمواجهة البطالة

٧ أهمية تسوية الديون المتعثرة، ورفع مستوى الخدمات الحكومية المرتبطة بالاستثمار، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى مشروعات البنية الأساسية، مع ضرورة تكثيف العمل للخروج فى أقصر وقت ممكن من أزمة أو تعثر الاستثمار القائمة، وهذا يتطلب تطبيق حزمة من السياسات والإجراءات الفورية يكون من أولوياتها إقالة المشروعات المتعثرة من عثرتها تمويلياً وإدارياً وفنياً وتسويقياً

٨ صياغة نظام للحوافز والإعفاءات والامتيازات على أن يتسم بالكفاءة والفعالية مراعياً خصوصية الاقتصاد المصري، ويقصد بالخصوصية مشاكله وأولوياته بحيث يتم التمييز عند منح الحوافز بين الشركات وفقاً لمساهمتها فى التخفيف من حدة المشاكل، ووفقاً لاتفاقها مع أولويات الاقتصاد

٩ تكثيف الجهود الترويحية والتسويقية، وذلك من خلال تكثيف دور الدولة للقيام بمسئوليتها الاجتماعية ودورها فى الرقابة على الأسواق وعلى نشاط القطاع الخاص المنتج، وهو ما يستلزم تحرير الأسواق، وقصر دور الدولة على الاستثمار فى مجالات التنمية الاجتماعية، وإعطاء الأولوية لبرامج التنمية البشرية بجوانبها التعليمية والتدريبية والصحية، بالإضافة إلى الاهتمام بمشروعات البنية الأساسية، كما لابد من تحقيق رغبات المستثمر وتشجيع القطاع الخاص ليحقق أرباحاً، ويساهم فى التشغيل والحد من البطالة

١٠ ملائمة القوانين الأخرى ذات العلاقة بين الجمارك وحوافز الاستثمار لما لها من تأثير على مناخ العمل الضريبي، وأن تعمل أجهزة الدولة المختلفة وفقاً لخطة شاملة واضحة المعالم والأهداف محددة فيها دور كل قطاع وتأثير أدائه على عمل القطاعات الأخرى، فلا يمكن لأي نظام ضريبي تحقيق أهدافه وهو يعمل بمعزل عن قطاعات الدولة المختلفة، فمستوى تأدية الخدمات التي تقدمها القطاعات الأخرى بالدولة له تأثير مباشر إيجابياً أو سلبياً على فعالية الأداء فى النظام الضريبي

١١ عمل جهاز إداري يضم كفاءات على مستوى من الخبرة والعلم والوعى بالتشريع الضريبي، مع التدريب بصفة مستمرة لإكساب مهارات العمل الضريبي، مع توفير الحوافز المالية اللازمة للعمل فى مناخ يساعد على الإنتاجية، بالإضافة إلى وجود باحثين وفقهاء مهمتهم البحث المستفيض فى أساليب وطرق التطوير للعمل بما يفيد كل من الممول ومصلحة الضرائب، فكلاهما طرف في معادلة تحقيق حصيلة إيرادات الدولة

١٢ إجراء التعديلات التي من شأنها أن يكون جميع الممولين سوءا وفقاً للدستور، وأقترح بإعفاء مبلغ ١٥٠٠٠ج كشريحة أولى معفاة من صافى أرباح الأشخاص الاعتبارية، مع تعديل نسبة الضريبة لتصبح أكثر من ١٥٠٠٠ وحتى ٣٠٠٠٠ج بنسبة ١٠ ، وأكثر من ٣٠٠٠٠ج وحتى ٥٠٠٠٠ج بنسبة ١٥ وأكثر من ٥٠٠٠٠ج بنسبة ٢٠ وهذا من شأنه بقاء الكيانات قوية بل وستزداد قوة، وهذا سيؤدى إلى النمو الاقتصادي، أما بالنسبة للكيانات المنشئة بهدف التهرب الضريبي، فمن الممكن تتبع المنشأة وإلزامها بتشغيل عمالة بعدد يقترح، مع الالتزام بقانون التأمينات الاجتماعية، وبذلك نساعد على حل مشكلة البطالة التي تتفاقم يوماً بعد أخر

١٣ تهيئة المناخ الاستثماري، وذلك لإكساب المستثمر الأجنبي الثقة، لذا يجب التركيز على الصناعات الثقيلة ذات الاستثمار العالي مثل الصناعات الكيماوية والبتروكيماويات وذلك للحد من الاستيراد، وبالتالي خفض تكلفة المنتجات المصنعة محلياً حتى يستطيع المنتج النهائي المنافسة، مع إعادة النظر فى الاتفاقات التجارية الثنائية بين مصر والدول العربية والأفريقية، لأنها فى غير صالح مصر فى بعض الأحيان، حيث يتم إعفاء الواردات من الجمارك في حين لا يتم إعفاء المنتجات المصرية التى تتمتع بشهرة عالمية وأخيراً فأن تحسين مناخ الاستثمار في مصر وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصري يستلزم العمل على إزالة معوقات الاستثمار بكافة أشكاله، ومن ثم جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى مصر

إعداد الباحـــــثة

داليـا عزيز غبريـال

المراجـــع

١- الجريدة الرسمية – العدد ٢٣ تابع – ٩ يونيه ٢٠٠٥.

٢- التقارير السنوية للبنك المركزي المصري خلال الفترة محل الدراسة.

٣- المجلة الاقتصادية للبنك المركزي المصري لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

٤- النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى:-

- المجلد السابع والخمسون – العدد الرابع لعام ٢٠٠٤.

- المجلد الثامن والخمسون – العدد الرابع لعام ٢٠٠٥.

٢- مجلة الأهرام الاقتصادى :-

العدد ١٨٧٨ – بتاريخ ٢٠٠٥/١/٣.

العدد ١٨٩٠ – بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٨.

العدد ١٩٢٢ – بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٧.

العدد ١٩٣٨ – بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٧.

العدد ١٩٤٠ – بتاريخ ٢٠٠٦/٣/١٣.

العدد ١٩٤٢ – بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٧.

العدد ١٩٤٥- بتاريخ ٢٠٠٦/٤/١٧.

العدد ١٩٤٧ – بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١.

٣- شبكة الإنترنت (مواقع مختلفة).